مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2022 ص 906 - 931

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول:2022/04/20

المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟

The Chinese Commercial and Investment Projects in Algeria: What are the developmental effects in supporting and diversifying the national economy?

شريفة كلاع*[1]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

الملخص:

سيتم في هذا الدراسة التركيز على المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر، وذلك من خلال تبيان واقع التعاون التجاري والاستثماري بين الصين والجزائر، ومجالات وآليات التعاون التجاري والاستثماري بينهما خاصة في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي للقرن الواحد والعشرين، وكذا تبيان مدى أهمية تنويع مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتحفيزها خاصة مع الطرف الصيني والذي تربطه علاقات اقتصادية واستراتيجية وحتى سياسية مع الجزائر، الأمر الذي يجعل من الضروري للجزائر أن تستفيد من الاستثمارات الصينية وتعمل على تنويعها، وأن تستفيد منها في دعم فرص التنمية ودعم وتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المشاريع التجارية والاستثمارية؛ الصين؛ التأثيرات التنموية؛ دعم الاقتصاد؛ الجزائر.

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study focuses on the Chinese commercial and investment projects in Algeria. It shows the reality of trade and investment cooperation between China and Algeria, the areas and mechanisms of trade and investment cooperation between them, especially in the context of the Economic Belt Initiative for the twenty-first century, as well as the importance of diversifying the areas of investment outside the Hydrocarbons sector. These investment needs to be bolstered, especially from the Chinese side, which has historical economic, strategic and even political ties with Algeria to the extent that makes it an imperative for Algeria to benefit from these Chinese investments and work hard to diversify them in order to support its development course and diversify its national economy.

Keywords: Algeria; China; Development; Investment; Cooperation.

مقدمة:

بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية بشكل جدي مع الجزائر في سنة 2001، وانطلاقا من تلك السنة سجلت حصة الصين في التجارة الخارجية للجزائر نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي الدول الأوروبية وغيرها من الدول، على الرغم من العلاقات التاريخية الجيدة والقوية بين الجزائر والصين والتي تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي، وفي ظل سعي صيني دؤوب للدخول للأسواق الجزائرية وبقوة، فإنها أصبحت بحلول سنة 2016 المُورِّد الأول للجزائر، متجاوزة بذلك فرنسا التي احتلت مكان الصدارة منذ عقود لأسباب تاريخية وسياسية، حيث عمدت الصين إلى التكثيف السريع للتعاون الاقتصادي مع الجزائر، من خلال بعث استثمار مباشر فيها، أين ركزت الشركات الصينية على الاستثمار في البنية التحتية بشكل أساسي – خاصة في ظل وجود مناخي استثماري معرقل بالجزائر انطلاق من أطر تشريعية وإجراءات سياسية وحكومية – ورغم ذلك تعد الجزائر ذات اهتمام اقتصادي قوي من طرف الحكومة الصينية، إذ تعتبر واحدة من المستفيدين الأفارقة الرئيسيين من الاستثمار

الأجنبي المباشر الصيني، وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا يعني تلقائيا أن هذا الاستثمار له تأثير ملموس على الاقتصاد الجزائري، وبما أن الجزائر تعد القلب النابض لدول المغرب العربي من خلال موقعها الذي يتوسطهم، وكذا إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي كبير قريب من قارة أوروبا، ولكون منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية في مبادرة الصين الاقتصادية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" منذ سنة 2013، وسعيا لتوسيع حضورها في منطقة شمال إفريقيا استقر اختيارها مؤخرا على الجزائر كشريك رئيسي لها فيها، حيث قامت بتعزيز التعاون الثنائي مع الجزائر على ضوء الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية الشاملة والتي تم تجسيدها من خلال الإعلان المشترك حول إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين الجزائر والصين الموقعة بتاريخ 25 ماي 2014، وسعيا من الجزائر للاستفادة من التعاون الصيني في مجال الاستثمارات وتدعيما للتنمية الاقتصادية؛ أصدرت في جريدتها الرسمية رقم 19 – 176 عدد 39 بتاريخ 16 جوان 2019؛ مرسوما رئاسيا يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بينها وبين الصين بشأن التعاون في إطار مبادرة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" الموقعة سابقا في "بيجين" بالصين في 4 سبتمبر 2018، ساعية بذلك الجزائر من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز معدلات النمو وتطوير البنية التحتية والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية ورغبة منها في تنويع الاقتصاد والشركاء الاقتصاديين وهو ما تراه الصين فرصة كبيرة بالنسبة لها.

أهداف البحث:

انطلاقا مما سبق ذكره يسعى في هذا البحث إلى تبيان مدى أهمية تنويع مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتحفيزها خاصة مع الطرف الصيني

والذي تربطه علاقات اقتصادية واستراتيجية وحتى سياسية مع الجزائر، بما يجعل أنه من الضروري للجزائر أن تستفيد من الاستثمارات الصينية وتعمل على تنويعها، وتقديم خطط ومشاريع اقتصادية للجانب الصيني، يعمل على تجسيدها في الجزائر بما يعود بالنفع للطرفين.

إشكالية البحث: وتكمن فيما يلي: كيف يمكن زيادة الاستثمارات الصينية في الجزائر بما يعود بتأثيرات تنموية تساهم في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تعتبر أهم شريك استثماري استراتيجي في شمال إفريقيا بالنسبة لمبادرة الحزام الاقتصادي الصينية؟

فرضية البحث: وتكمن فيما يلي:

*تعتبر الجزائر من المستفيدين الأفارقة الرئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خاصة مع إطلاق مبادرة الحزام الاقتصادي الصينية، لذلك فكلما عملت الجزائر على زيادة التسهيل في حجم هذا الاستثمار في مختلف القطاعات والعمل على تطبيق استراتيجية "رابح – رابح" لكلا الطرفين، كلما أدى ذلك إلى تأثيرات تنموية ملموسة بالجزائر.

مناهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين التاريخي والإحصائي، وكذا المدخل الاقتصادي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم دراسة موضوع: "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟"، من خلال المحاور التالية:

1 – واقع التعاون التجاري والاستثماري بين الصين والجزائر.

2 – مجالات وآليات التعاون التجاري والاستثماري الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي للقرن الواحد والعشرين.

3 – التحديات التي يمكن أن تصادف العلاقات الاقتصادية الاستثمارية الصينية في الجزائر.

4 – اقتراحات وسبل من أجل الاستفادة من الاستثمار الصيني في الجزائر لدعم وتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية.

واقع التعاون التجاري والاستثماري بين الصين والجزائر:

تعود العلاقات البينية بين الجزائر والصين إلى فترة الثورة التحريرية الجزائرية، فلطالما نظر الصينيون إلى الجزائر كمحور أساسي للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية في إفريقيا، فكان الدعم منها لجبهة التحرير الوطني نابع من اعتبارات سياسية عملية، فبين عامي 1958 و1962، قدم الصينيون مساعدات عسكرية (الأموال والأسلحة والمعدات) إلى جيش التحرير الجزائري الجناح المسلح لجبهة التحرير الوطني، من خلال بعثات دبلوماسية في أماكن أخرى في إفريقيا (مثل المغرب وغينيا) والتي كانت بمثابة نقاط عبور لأنشطتهم، وبعد حصول الجزائر على استقلالها في عام 1962، قدمت الصين أشكالا مختلفة من الدعم المادي كالتبرع بشحنات القمح والصلب اللين والمعدات المدرسية وحوالي 13000 طن من مواد الشحن وأربع طائرات نقل؛ وتقديم قرض منخفض الفائدة بقيمة 50 مليون دولار، وإرسال فريق طبي وإمدادات صحية، وخلال ستينيات القرن العشرين، أصبحت الصين أكثر انخراطا في إفريقيا وبشكل تدريجي، حيث كانت الجزائر بمثابة جسر للمساعدة في حركات التحرير الوطنية في القارة، وعلى الجبهة السياسية، نسقت الصين والجزائر عن كثب جهودهما في الأمم المتحدة بشأن قضايا تتراوح من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومع ذلك واجهت الصين عددا من التحديات والقيود في

توطيد علاقاتها مع الجزائر، في تقديم المساعدات إلى الجزائر بعد الاستقلال، وأصبحت علاقات الصين مع الجزائر فاترة بسبب تعاون الجزائر وبشكل متزايد مع الاتحاد السوفيتي – والذي تربطه قطيعة مع الصين –وأصبحت السياسة تجاه الجزائر مصدرا للاحتكاك الصيني– السوفيتي[1]، وخلال المرحلة الأولية الجذرية للثورة الثقافية (1967–1971) والتي أنتجت ثورة محلية، قلصت الصين من أنشطتها في آسيا وإفريقيا، ثم تلاها محاولات الصين بعد ذلك محاولة إحياء سياستها الخارجية، وخلال ثمانينيات القرن العشرين، اتبع الاقتصاد الصيني والجزائري مسارات مختلفة بشكل ملحوظ، حيث عجلت الإصلاحات التي بدأها الرئيس الصيني السابق "دينغ كسياو بينغ" في عام 1978 بانفتاح الصين على الأسواق العالمية، ففي غضون ما يزيد قليلا عن عقد من الزمن تحولت البلاد إلى قوة تصنيعية، وفي المقابل تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر بشكل ملحوظ، بسبب انهيار أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، فكان عقد تسعينيات القرن العشرين عقدا يتميز بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة التي أفسحت المجال لفترة طويلة من الصراع على مستوى النظام الدولي[2].

وتعتبر الجزائر أهم شركاء الصين في منطقة المغرب العربي، ففي العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين تنامت قيمة التجارة الصينية – الجزائرية بشكل دراماتيكي، حتى أصبحت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المنطقة، وفي نفس الوقت، تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات إلى الجزائر[3]، أين بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية بشكل جدي مع الجزائر في سنة 2001، حيث بدأت من خلال عقود الهندسة والبناء، حيث شكلت الشركات الصينية دورا مهما في إنجازات مشاريع البناء والسكن في الجزائر، وسرعان ما تحركت الشركات الصينية المملوكة للدولة لتأمين العقود الرئيسية، ففي البداية كان قطاع الإسكان منخفض التكلفة، أين تم منح الشركات الصينية فيما بعد عقودا للعديد من مشاريع البنية

التحتية الكبرى الأخرى كبناء المطار الجديد في الجزائر العاصمة، والملعب الأوليمبي في مدينة وهران، وكذا مبنى وزارة الخارجية، ومبنى المحكمة الدستورية، وكذا بناء أكبر سجن في الجزائر وأكبر خمسة فنادق، فضلا عن بناء مركز تسوق وطني، وتوسيع شبكة السكك الحديدية والطريق السريع بين الشرق والغرب؛ وبناء خط أنابيب مياه بطول 750 كم من عين صالح إلى تمنراست[4].

وعلى عكس الفكرة السائدة على نطاق واسع بأن الصين قد غزت العالم بفضل المنتجات الرخيصة وسهلة الصنع، فإن حوالي 40% من صادرات الصين نحو الجزائر تتكون من الآلات، أي القلب النابض للنظام الرأسمالي، إذ كان القطاع الصناعي الجزائري تحت سيطرة القوى الأوروبية – فرنسا وإيطاليا وألمانيا على وجه الخصوص – في العقود السابقة، وهذا يكشف عن مفارقة فيما يتعلق بالضعف السياسي الأوروبي وعدم الثقة الداخلية، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بالكامل تقريبا على الموارد الهيدروكربونية[5]، فبالنسبة لصادرات الجزائر نحو الصين خاصة بين سنتي 2003 و2012، فإنها تتكون أساسا من النفط الخام حيث تمثل ما نسبته 98.3% من قيمة الصادرات الجزائرية بشكل عام ونسبة 99.2% من نسبة صادراتها نحو الصين لنفس الفترة المذكورة، أما بالنسبة للصادرات الصينية نحو الجزائر ولنفس الفترة، فإنها قد تمثلت في الآلات ومعدات النقل بنسبة 51% والسلع المصنعة المتنوعة بنسبة 40% والمواد الكيميائية بنسبة 5%[6]، ولقد بلغ حجم التجارة البينية بين الدولتين في عام 2018 حوالي 9.1 مليار دولار أمريكي، وبذلك تصبح الجزائر خامس شريك تجاري للصين في إفريقيا[7]، أما فيما يخص حجم وقيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الإفريقية حسب إحصائيات مقدمة من طرف " School of* Advanced International Studies" لسنة 2017 فإنه؛ قد بلغت قيمة رؤوس الأموال الصينية المستثمرة في الجزائر حوالي 1833.66 مليون دولار أمريكي[8]،

فرغم أن الجزائر هي واحدة من المستفيدين الأفارقة الرئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، إلا ذلك لا تعني تلقائيا أن ذلك الاستثمار له تأثير ملموس على الاقتصاد الجزائري[9]، فعلى مدى العقدين الماضيين من القرن الواحد والعشرين، تدفق عشرات الآلاف من العمال الصينيين إلى الجزائر للعمل في المشاريع الاستثمارية[10]، ولقد قامت الشركات الصينية باستثمار كبير وهو ما تمثل في بناء دار أوبرا الجزائر في ضواحي منطقة "أولاد فايت" بالعاصم الجزائرية، الذي افتتح أبوابها في شهر جوان 2016 والتي كانت نتاج هدية بقيمة 40 مليون دولار من الصين، وفي الوقت نفسه ينشغل فريق بناء صيني بالعمل في بناء مسجد جامع الجزائر الذي يضم أطول مئذنة في القارة الإفريقية[11]، بما في ذلك بناء مبنى وزارة الخارجية الجديد، وكذا الطريق السريع بين الشرق – غرب، على بعد حوالي 1200 كم، حيث توظف ما يقرب من 13000 عامل صيني، وعلى الرغم من الحساسيات المتعلقة بعدم توظيف العمالة الجزائرية لهذه الوظائف، فإن العدد الإجمالي للعمال الصينيين المسجلين رسميا في الجزائر لم يتجاوز 0.2% من القوة العاملة فيها[12]، ولقد كانت الجزائر بين سنتي 2005 و2011، الدولة الإفريقية الأكبر من حيث عدد العمال الصينيين المهاجرين، والذي بلغ عددهم الذروة سنة 2009 بحوالي 49631 صيني، ثم انخفض العدد إلى 36562 في سنة 2011، أي بانخفاض قدره 8664 صيني بين عامي 2010 و2011، ويرجع ذلك إلى عودة العمال الصينيين المهاجرين إلى ديارهم بعد الانتهاء من المشاريع رغم أن عددهم عاد وارتفع إلى حوالي 55.000 صيني سنة 2016[13].

شكل رقم (01): الوجهات الرئيسية للعمال الصينيين في إفريقيا

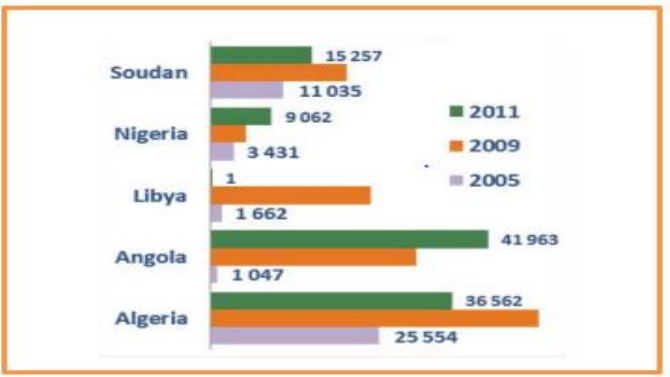

المصدر: Thierry Pairault, Op.cit, p. 8.

حسب الشكل (01) يتبين أن أكثر دولة في إفريقيا تتواجد بها اليد العاملة الصينية، والتي تعمل في تلك المشاريع الاستثمارية الصينية هي الجزائر، وهو ما يثير تساؤل حول مدى الفائدة من تلك المشاريع إذا لم توظف اليد العاملة المحلية.

شكل رقم (02): حجم التجارة الثنائية بين الصين والجزائر

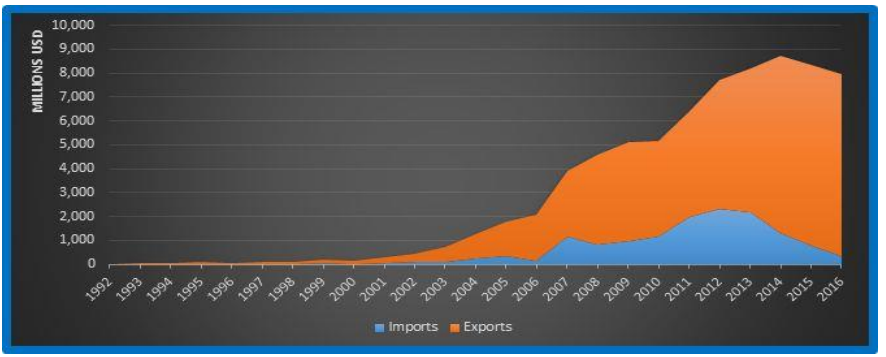

المصدر: John Calabrese, Op. cit.

إن ما ميز التجارة الجزائرية الصينية هو وجود خلل تجاري كبير حسب ما يبينه الشكل رقم (02) أعلاه، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا وبشكل متزايد، على

غرار أن تركيبة التجارة بين الصين والعديد من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، حيث أن الواردات الصينية من الجزائر يهيمن عليها النفط الخام والمنتوجات البترولية، في حين أن الصادرات الصينية إلى الجزائر تتكون حصريا تقريبا من المنتوجات والبضائع المصنعة، وما يمكن الإشارة له هنا هو انتشار شركات الاستيراد والتصدير الصينية بدعم من التجار الصينيون الذين قدموا إلى الجزائر، حيث تكيفوا بسرعة مع السوق الجزائرية[14].

مجالات وآليات التعاون التجاري والاستثماري الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي للقرن الواحد والعشرين:

تسعى الصين للحصول على التأييد الدولي والإقليمي لمبادرتها المعروفة بـــ"طريق الحرير الجديد: حزام واحد .. طريق واحد"، والتي أطلقتها سنة 2013 بغرض ربط المناطق الغربية والجنوبية في الصين بالقارات الثلاث القديمة آسيا وأوروبا وإفريقيا، فعلى مدار السنوات الماضية، أبدت الصين ترحيبها بمشاركة دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المبادرة لما تحظى به من أهمية استراتيجية ولوجستية كبيرة تساهم، من دون شك في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية، وبالنسبة للجزائر، فنظريا هناك العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية والتي يمكن أن تحققها من خلال انضمامها للمبادرة، إذ أن ذلك سوف يساهم في دعم التقارب السياسي مع الصين، وهو ما قد يعزز مستقبلا من مساهمة الأخيرة في العمل على تسوية القضايا الإقليمية في شمال إفريقيا وحتى في إفريقيا وهو ما سيعزز الدور الدبلوماسي الجزائري أيضا، كما أنه سيؤدي إلى تعزيز مكانة الصين كشريك اقتصادي للجزائر، حيث تمثل هذه المبادرة أساسا جيدا للانطلاق نحو مزيد من تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين علاوة على الاستفادة من الإمكانات المتاحة من الصين[15] لدعم البنية التحتية للاقتصاد الجزائري.

ففيما يخص مبادرة الحزام الاقتصادي الصينية "مبادرة الحزام والطريق" للقرن الواحد والعشرين التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013، فإنه بناء على مذكرة التفاهم* بين الجزائر والصين بشأن التعاون في إطارها الموقعة في عاصمة الصين "بيكين" بتاريخ 4 سبتمبر 2018 والتي تم التصديق عليها بمرسوم رئاسي في 6 جوان 2019؛ يتعاون الطرفان في إطار مذكرة التفاهم في المجالات التالية[16]:

1 – مجال تنسيق السياسات: من خلال التحاور والتواصل بشكل منتظم بشأن الاستراتيجيات والمخططات والسياسات التنموية الهامة للطرفين والدفع بالموائمة فيما بينهما وتعزيز التواصل والتنسيق بشأن التعديلات الرئيسية لسياساتهما الشاملة.

2 – مجال ترابط المنشآت: وذلك من خلال التعاون والتوصل من أجل دفع الترابط بين منشآت البنية التحتية التي تهم الطرفين.

3 – مجال تواصل الأعمال: وذلك من أجل رفع مستوى الانفتاح المتبادل بين الطرفين خاصة من خلال:

- العمل على تكثيف الشراكة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتجارة الثنائية على أساس المصالح المتبادلة والمتوازنة، بما يسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين الهيكل الصناعي.
- مواصلة عمل الطرف الصيني على تشجيع الشركات الصينية على زيادة الواردات من الجزائر، والترحيب بمشاركة الجزائر في معرض الصين الدولي للاستيراد، بما يخدم مصلحة البلدين.
- وضع الآليات المناسبة للتعاون الثلاثي وتقديم التسهيلات المتاحة في هذا الصدد.

- تشجيع شركات البلدين على التعاون في مجال تهيئة وتأهيل المناطق الصناعية ومناطق التعاون الاقتصادي والتجاري ومناطق التوسع السياحي، ومواصلة تشجيع الطرف الصيني للشركات الصينية ذات الكفاءة العالية على الاستثمار في الجزائر.
- تشجيع الشراكة بين مكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز لكلا البلدين، في إطار دراسة وإنجاز مشاريع البنية التحتية في مجال الأشغال العمومية في كلا البلدين، وفقا للقوانين السارية فيهما، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء شركات مختلطة أو مجمعات، مع مراعاة أحكام اتفاقيات التعاون الثنائي ذات الصلة المبرمة بين البلدين.
- تشجيع إقامة المعارض والتظاهرات الاقتصادية في مختلف المجالات وإقامة الفعاليات السياحية والثقافية للتعريف بالوجهة السياحية لكلا البلدين والترويج لها.
- تشجيع شركات الطرفين على التباحث على أساس مبادئ السوق، بشأن سبل تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والطاقة الإنتاجية وقطاع الصناعة والمناجم وغيرها من المشاريع الهامة في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، من أجل المحافظة على مصالح البلدين من خلال الطرق التمويلية المتفق عليها وفقا للسياسات والقوانين المعمول بها.

4 – مجال تداول الأموال: وذلك في حدود الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في كلا البلدين ووفقا لاحتياجات البلدين الاستثمارية والاقتصادية والتجارية، يتعاون الطرفين على:

- تشجيع المؤسسات المالية في كلا البلدين على توفير الدعم اللازم في هذا الصدد.

- تشجيع استخدام العملة المحلية في الاستثمار والتجارة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال في كل بلد.
- تعزيز التواصل والتعاون بين أجهزة إدارة العملة والرقابة المالية لدى البلدين.
- تشجيع المؤسسات المالية لكل طرف على فتح مكاتب لها لدى الطرف الآخر.
- إقامة آلية تعاون لمعالجة المخاطر والأزمات المالية.
- تعزيز التوصل والتعاون بين القطاع المصرفي والمستثمرين للبلدين.
- تعزيز التعاون بين رأسمال القطاعين الخاص والعام من أجل تشجيع الاستثمار في المشاريع الهامة وتمويلها.

5 – مجال التواصل بين الشعوب: يعمل الطرفان على تعزيز التعاون الودي وروابط الصداقة بين شعبي البلدين، من خلال:

- التعريف بالتبادل والتعاون الثقافي ودعم التواصل بين شعبي البلدين.
- تعزيز التواصل بين الجماعات المحلية الجزائرية ونظيراتها الصينية وحثها على إقامة علاقات التعاون والتوأمة بين المدن، وتشجيع التوصل والتعاون الاقتصادي والثقافي بين المدن.
- إبرام اتفاقيات للتعاون في مجالات التعليم والثقافة والرياضة والصحة والسياحة والرعاية الاجتماعية... إلخ.
- تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام ومراكز الفكر والشباب.
- مواصلة الجهود الحثيثة للتعاون التنموي في إطار تحسين الظروف المعيشة لشعبي البلدين.

6 – مجالات التعاون الأخرى التي يتفق عليها الطرفان:

1 – طرق التعاون: يمكن للطرفين ما يلي:

- اعتماد برامج تنفيذية بخصوص التعاون في مجال معين في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم.
- البحث في السبل الكفيلة بإدراج مجالات التعاون المذكورة أعلاه في خطط التنمية الثنائية، ودفع هذا التعاون في إطار الشراكة من أجل بناء "الحزام والطريق".
- تنفيذ مشاريع نموذجية في المجالات ذات الأولوية لكلا الطرفين.
- إنشاء أطر لتبادل زيارات الوفود وإقامة آليات لتبادل المعلومات.

2 – آليات التعاون: يقوم الطرفان باستخدام اللجنة المشتركة الجزائرية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني وآلية التعاون في مجال الطاقة الإنتاجية وكذا آليات التعاون القطاعية الثنائية القائمة بين الطرفين، لمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم، وبحث فرص جديدة للتعاون في إطار البنك المشترك لـــ "الحزام والطريق".

وفي إطار مشروع طريق الحرير الجديد "مبادرة الحزام الاقتصادي" شرعت الصين منذ سنة 2016 بمبادرة مشاريعٍ لموانئ حيوية على طول منطقة شمال إفريقيا، أهمها "ميناء الحمدانية*" بمنطقة شرشال بالجزائر، وهو الميناء الذي يراه الصينيون حيويا جدا لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، (إلى جانب ميناء طنجة بالمغرب، وميناء "أنفيدا" بتونس (Cherchell, Tanger Med, Enfidha)، حيث يهدف مشروع "ميناء الحمدانية" بشرشال والذي يكلف 3.3 مليار دولار، إلى بناء مركز توزيع أساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 مليون طن من البضائع الضخمة سنويا[17]، كما يهدف منه أيضا – وفق الرؤية الجزائرية – استقبال السفن الكبيرة وإفراغها ما بها من سلع وبضائع، حتى لا يضيع الوقت من خلال نقلها

عبر بواخر صغيرة إلى باقي الموانئ الجزائرية وغيرها دون انتظار، وهو ما يُنتظر أن يعود على الجزائر بأرباح كبيرة، إذ كان عند قدوم السفن ذات الحجم الكبير المحملة بالسلع، ونظرا لكون الجزائر لا تمتلك ميناء ذو مياه عميقة لرسو هذه السفن، الأمر الذي يجبرها (الجزائر) على إفراغ كل شحنات السفن في "ميناء مرسيليا" بفرنسا لامتلاكها ميناء ذو معايير عالمية، ومن ثم يتم تحويل تلك السلع على شكل شحنات صغير في سفن أخرى أصغر إلى الجزائر، وهذا يكلف الخزينة الجزائرية دفع عملة صعبة كبيرة بمليارات الدولارات، حيث أنه بتشييد "ميناء الحمدانية" بشرشال بشراكة جزائرية صينية، سيتم توفير ما نحو ما يقارب مليار و200 مليون يورو سنويا، والتي كانت تأخذها فرنسا من الجزائر، وعليه يعد أكبر استثمار في القطاع البحري منذ الاستقلال حيث يوفر حوالي 200.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، إذ سيربط هذا الميناء بطريق الحرير الصينية مباشرة، لذلك تولي القيادة السياسية الجزائرية الحالية أهمية كبيرة في تفعيل اتفاقية التعاون الثنائية مع الصين في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي، والاستغلال الأمثل لهذا الميناء، حيث أن مشروع الميناء سيوفر أموالا للجزائر وكذا توظيفا لليد العاملة والتي من المفترض أن تكون جزائرية بحتة.

وفي إطار نفس المبادرة الاقتصادية الصينية " الحزام الاقتصادي"، فقد أستحدث مشروع آخر متعلق بالبنية التحتية في الجزائر يمنح للصين، وهو مصنع للفوسفات في ولاية تبسة، إذ من المتوقع أن تحقق هذه الصفقة وهذا المشروع الاستثماري الذي تبلغ قيمته 6 مليارات دولار، ما يقرب من 2 مليار دولار في السنة، وفقا لرئيس مجلس إدارة شركة "سوناطراك" الجزائرية، حيث أنه من المقرر افتتاح المصنع في عام 2022 وسيخلق 3000 فرصة عمل للجزائريين[18].

التحديات التي يمكن أن تصادف العلاقات الاقتصادية الاستثمارية الصينية في الجزائر:

تعتبر الجزائر البلد الأول المستقبل لأكبر عمالة صينية في شمال إفريقيا وأحد أكبر البلدان المستقبلة لها في كامل القارة الإفريقية، والذي بلغ عددهم الذروة في سنة 2009 بحوالي 49631 صيني، ورغم أن عدد العمال الصينيين قد انخفض قليلا إلى عدد 36562 في سنة 2011، أي بانخفاض قدره 8664 صيني بين عامي 2010 و2011، ويرجع سبب ذلك إلى عودة العمال الصينيين المهاجرين إلى ديارهم بعد الانتهاء من المشاريع[19]، ولقد أفضت الروابط المتنامية بين الجزائر والجزائر إلى زيادة أعداد العمال المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وباتت الجزائر سنة 2015 تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في إفريقيا، إذ تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع عدد العمال الصينيين في الجزائر إلى 55000 عامل[20]، وقد شكل وجود تلك النسبة من العمالة الصينية تحديا كبيرا أمام تشغيل العمالة الجزائرية، إذ كان ينظر إلى تلك الاستثمارات الصينية على أنها ستوظف عددا كبيرا من البطالين وطالبي العمل في سوق الشغل الجزائرية، وهو ما أثار سخطا عن مدى جدوى وجود تلك المشاريع إذا كانت لا تمتص نسبة من البطالة ولا توظف عمالا جزائريين.

وعليه فإن ما يؤخذ على التواجد الاستثماري الصيني في إفريقيا عامة والجزائر خاصة هو أن؛ تزايد وجود العمالة الصينية قد أعطى نتائج عكسية سلبية، فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الجزائرية حتى في أبسط الأعمال[21]، حيث يعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية، وهذا الوضع لا يختلف كثيرا عن بقية الدول الإفريقية الأخرى التي توجد فيها استثمارات صينية، إذ أصبح هذا الوضع يقلق الأفارقة كثيرا، ذلك أنهم ينظرون إلى الاستثمارات الصينية

على أنها مجال لخلق فرص عمل لهم، وبناء عليه؛ فإن هذا الوجود الكبير للعمالة الصينية يمكن أن يوظف أو يفسر على نحو خاطئ[22] في التواجد الصيني.

وبما أن منطقة المغرب العربي والجزائر بالتحديد تعتبر جبهة من جبهات التنافس الشديد بين الشرق الصاعد والغرب المهيمن، وقد يجعل قربها من أوروبا الغربية واجهة لتصادم مصالح الدول الكبرى في المستقبل المنظور، ولن يقبل حلف الناتو بوجود صينيٍ على مقربة من أراضيه كما حدث أيام الحرب الباردة حينما وجد نفسه على حافة هاوية من حرب نووية في مصر سنة 1956 وكوبا سنة 1962، لذا سوف تجتهد تلك الدول الغربية للحفاظ على نفوذ سياسي لها في منطقة شمال إفريقيا عبر دعم نظمها السياسية القائمة، ومحاولة احتواء النفوذ الصيني هناك[23]، أما بالنسبة لمبادرة الحزام الاقتصادي "طريق الحرير الجديد" فإنها ستواجه صعوبات تمويلية وتنفيذية عديدة قد تضع سقفا وحدودا للمكاسب التي يمكن أن تجنيها المنطقة من المبادرة، ولكنها على أية حال ستمثل نقلة رمزية في مستوى التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين خلال المرحلة القادمة[24].

كما يبدو أن الصين تجني الفوائد الأكبر من التعاون مع الجزائر، حيث تميل كفة الميزان التجاري لصالح الصين، وتتولى الدولة الجزائرية تمويل معظم المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية، ولا تتعدى حصة الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر 6% من مجموع الاستثمارات الصينية المباشرة في القارة الإفريقية، فالجزائر تحتاج إلى الاستثمارات الخارجية، بيد أن إجراءاتها وقوانينها الصارمة مسؤولة جزئيا عن تثبيط الإقبال على الاستثمار، ومن الأمثلة عن التشريعات غير المواتية في هذا المجال هو القانون الصادر في عام 2007 والذي يفرض شروطا قاسية للحصول على تأشيرة الدخول إليها، إضافة إلى قانون المالي التكميلي صادر في عام 2009 والذي يفرض حيازة الشركات الجزائرية على حصة 51% من المشاريع المشتركة مع

المستثمرين الأجانب[25]، ومن جانب ثان وكأحد التحديات الأخرى، يعد انتقال التكنولوجيا أو الخبرات من الصينيين محدود جدا، وذلك راجع إلى أن عددا قليلا من الجزائريين يتولى مناصب إدارية في تلك المشاريع الصينية الاستثمارية ويُعزى ذلك إلى أن طريقة توزيع الوظائف في المشاريع المشتركة بين الجزائر والصين لا تحدد تلك المخصصة للجزائريين، ولذلك نجد الجزائريين يشتغلون عادة في وظائف ذوي الياقات الزرقاء، أي يعملون كبوابين وحراس أمنيين وسائقين وما إلى ذلك، كما أن وجود شركات عملاقة مملوكة من الدولة الصينية يعيق قدرة القطاع الخاص الجزائري على النمو، إذ يصعب على الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة أن تنافس الشركات الأكثر رسوخا والمملوكة من الدولة الصينية، والتي تفوز في نهاية المطاف بالمناقصات وتستحوذ على معظم العقود الاستثمارية[26].

ومن جهة أخرى تمارس صفقات البناء مع الشركات الصينية، في الجزء الأكبر منها، تأثيرا محدودا على الاقتصاد من ناحية التوظيف، فعلى الرغم من القواعد التي تفرض توظيف عمال جزائريين، إلا أن أكثرية العمال في هذه الشركات هم من العمالة الصينية، ويُعتبر الإشراف على تطبيق السياسات الوظيفية في الجزائر غائبا، ذلك أن الدولة الجزائرية سعت خلف حلول سريعة لتسوية أزمات عالقة كأزمة الإسكان والتي كانت أحد أسباب اندلاع الاضطرابات الاجتماعية في تسعينيات القرن العشرين، فعندما جرى مثلا توقيع مشروع بناء المسجد في العاصمة الجزائرية بكلفة 1.1 مليار دولار أميركي، اتفقت الجزائر والصين على تخصيص 10.000 وظيفة للجزائريين من أصل 17.000 وظيفة كان من المُتوقع أن يولدها ذلك المشروع، غير أن التقارير تشير إلى وجود ما لا يقل عن 10.000 عامل صيني في موقع البناء عند انطلاق المشروع، وقد برر الجانبان هذه الانتهاكات بأنه قد تمت الاستعانة بالعمال الصينيين نظرا إلى كفاءتهم العالية[27].

اقتراحات وسبل من أجل الاستفادة من الاستثمار الصيني في الجزائر لدعم وتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية:

1 – إنه وفي ظل التنافس الدولي على الجزائر ودول المغرب العربي، يجب أن تحسن الجزائر ودول المنطقة استغلال التنافس الدولي في المنطقة، لاسيما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مكاسب متنوعة وأن تتجنب التورط فيه كما يحدث لدول عديدة بالشرق الأوسط التي أنهكها صراع المحاور وصدام الاستراتيجيات[28].

2 – يتعين على الجزائر أن تحدد استراتيجية تنمية على المدى البعيد حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرة الصينية "حزام واحد – طريق واحد" أو ما يعرف بـــ "مبادرة الحزام والطريق" والتي التحقت بها الجزائر سنة 2018 [29].

3 – إنه وفي ظل تجديد المخطط الخماسي للتعاون الجزائري الصيني 2019 – 2023، أصبحت ديناميكية طريق الحرير الجديد تمنح فرصا مؤكدة وامتيازات عديدة للجزائر، ومن ثمة ينبغي عليها أن تعتمد على مخطط استراتيجي على المدى البعيد (أي بين 15 و20 سنة) حتى يتسنى لها تحديد المحاور الاستراتيجية للتنمية الخاصة بها، الأمر الذي سيسمح للجزائر أن تحدد الشراكات الاستراتيجية التي تنوي عقدها مع شركائها بما فيها الصين[30].

4 – ينبغي أيضا على الجزائر والتي لم تبدي إلا في الآونة الأخيرة اهتماما بهذه المبادرة، أن تقترح مشروعا يسمح لها بالاستفادة من دعائم تنميتها المتعددة، خاصة وأنها تمتاز بموقع متوسطي ممتاز، يمتاز بقربه من أوروبا، وبكونه بوابة نحو أعماق إفريقيا، إضافة إلى توفرها على الموارد الطاقوية والمنجمية، وكذا موارد بشرية مؤهلة[31]، ولعل إحياء طريق الوحدة الإفريقية المار من الجزائر نحو خليج غينيا مرورا بالنيجر ونيجيريا وربطه بميناء "الحمدانية" بـــمدينة شرشال، من خلال العمل على إعادة تعبيده وتشييد شبكة مروره وطريقه من طرف الشركات الصينية وبمشاركة

جزائرية وبيد عاملة جزائرية، والذي سوف يعود بالنفع على الجزائر، خاصة في ظل الانتهاء من بناء وتشييد ميناء "الحمدانية" بشرشال والذي سترسو فيه السفن الدولية وكذا البضائع الصينية والتي سوف تنقل عن طريق الوحدة الإفريقية إلى أسواق دول الساحل الإفريقي والتي تعتبر أكثر الأماكن التي تقل فيها الاستثمارات الصينية، نظرا لبعدها عن الساحل وبكونه دولا مغلقة وحبيسة، ولا مجال لنقل البضائع والسلع إليه إلا عن طريق الجزائر "طريق الوحدة الإفريقية" والذي سوف يكون أقل تكلفة مقارنة بحلول أخرى لنقل البضائع والسلع الصينية، على اعتبار أن الجزائر أكثر المناطق أمنا في القارة مقارنة بغيرها من دول الجوار، والجدير بالذكر هنا أيضا أن البضائع التجارية الأوروبية تستغرق في وصولها إلى عمق قارة إفريقيا مدة 35 يوما بحرا، وعن طريق شرشال سوف تتقلص المدة إلى 6 أيام مستقبلا، ومن هنا فإن كلفة النقل سوف تقل إلى النصف، كما سيسمح ذلك بانتعاش الأسواق الإفريقية، إذ تقدر المداخيل التي سوف تجنيها الجزائر من خارج قطاع المحروقات ما يفوق 45 مليار دولار سنويا حسب تقديرات المكاتب الدراسية الصينية.

خريطة رقم (01): طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين الجزائر العاصمة ولايغوس النايجيرية

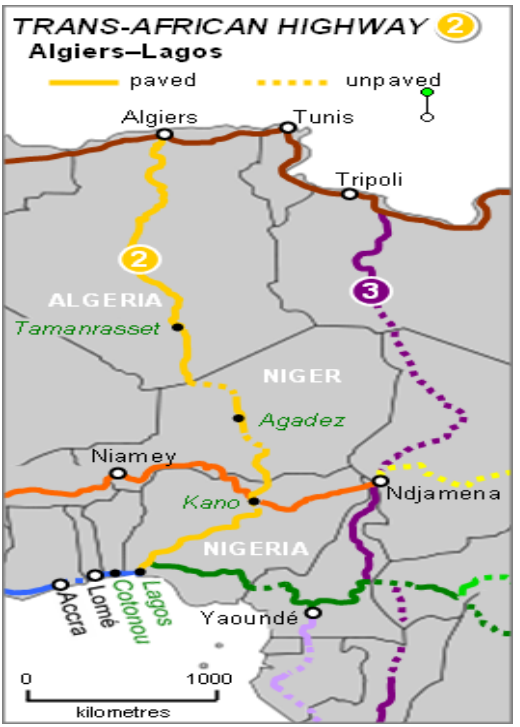

المصدر: الخريطة نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3g9WDUG

5 – ضرورة العمل على بناء 14 مدينة صغيرة من مدينة "المنيعة" وتمتد إلى "عين قزام" مع ربط ميناء تونس وطنجة مستقبلا (أنظر الخريطة أعلاه رقم 01) حتى تكون هناك سبل لتنمية تلك المناطق النامية وتمكين الاستثمارات الصينية فيها بما يعود بالنفع ودعم وتنويع الاقتصاد وتحقيقا للتنمية.

6 – تريد الصين العملاق التجاري والصناعي دخول السوق الإفريقية من بوابة الشريك التاريخي الجزائري، ومن ثمة فإنها تبحث عن مكانة لها في السوق الجزائرية التي تغزوها اليوم الواردات الفرنسية، إذ تعتبر الصين بأن الجزائر سوقا مهمة في

مجال تركيب السيارات وتسعى إلى جعلها نقطة انطلاق للتصدير لبلدان أخرى في منطقة الساحل الإفريقي ودول غرب إفريقيا الكثيرة وهو الذي سيسهله انضمامها إلى مبادرة الحرير، وبالتالي يجب على الجزائر استثمار هذه النقطة لدعم وتنويع الاقتصاد من خارج الطاقة والمحروقات.

7 – على الرغم من أن العلاقات الصينية – الجزائرية لا تفيد بشكل متوازي كلا الجانبين، إلا أنها تحمل في طياتها طاقة كبيرة لتحقيق تعاون أكبر، ففي الجانب الجزائري تتمتع الحكومة بالوسائل والموارد لبناء شراكات أكثر فعالية وبإمكانها التفاوض على صفقات أفضل مع الشركات الاستثمارية الصينية، وفي هذا الصدد ينبغي عليها التفكير في طرق لتعزيز تنافسيتها لجهة استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصين، ويمكن في هذا الإطار الاقتداء بالمغرب، حيث أصدرت السلطات المغربية في السنوات الأخيرة تنظيمات تنص على إلقاء تأشيرات السفر للمستثمرين الصينيين، في خطوة يتوقع أن تفضي إلى زيادة أعداد السياح والمستثمرين الصينيين في المغرب[32].

8 – كما يتعين على الحكومة الجزائرية الدفع نحو إبرام المزيد من الصفقات مع الصين، ما من شأنه أن يساهم في تعزيز التنافسية الجزائرية في مصادر الطاقة المتجددة، بدلا من إبرام صفقات لاستخراج الموارد الطبيعية، ويجب التركيز بشكل خاص على قطاعي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن تفسح الخبرة الصينية في هاذين المصدرين للطاقة البديلة والمساحات الخالية الشاسعة في الصحراء الجزائرية، المجال لقيام تعاون يحقق مكاسب للطرفين معا[33].

9 – ضرورة الاستثمار مع الشركات الصينية والمباشرة في بناء وإنشاء السكك الحديدية والقطارات السريعة الخاصة بنقل المسافرين والسلع، لما للقطارات من أهمية في تسهيل عمليات النقل واختصار الوقت، وكذا إنشاء مطار كبير بمواصفات عالمية

في أحد مناطق جنوب الجزائر الكبير، حيث من شأنه إن تحقق إنشاءه أن يكون بديلا عن المطارات الدولية الأخرى البعيدة والتي تستغل كنقاط ترانزيت، ونظرا لوقوع الصحراء الجزائرية في اتجاهات مرور وتحليق الطائرات باتجاه وجهتها المقصودة، سوف تكون بديلا لاختصار الوقت والمال لتلك الشركات والدول، وبذلك يتحقق الاستفادة من العنصر البشري الجزائري وتوظيفه، ومن ثم استغلال ذلك في إدخال العملة الصعبة.

الخاتمة:

كنتيجة لما تم عرضه، هناك ثلاثة جوانب ضرورية وجب التركيز عليها للتكثيف السريع للتعاون الصيني– الجزائري، والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الجزائر، وكذا التركيز على البنية التحتية التي تبنيها الشركات الصينية على الأراضي الجزائرية، إضافة إلى البحث في وصول العدد الكبير من العمالة الصينية إلى الجزائر، وبالتالي ما كان متوقع أن تستفيد منه الجزائر بتوظيف اليد العاملة الجزائرية يصبح غير حقيقي وبما لا يعود بالنفع على الاستفادة بشكل جيد من تلك الاستثمارات من خلال استخدامها اليد العاملة الجزائرية، وهو ما يطرح التساؤل مفاده ماذا سيُجنى من تلك الاستثمارات إذا ما لم توظف اليد العاملة الجزائرية بشكل يجعل من نسبة البطالة تنخفض؟ ورغم أن الجزائر حقيقة هي الآن واحدة من المستفيدين الأفارقة الرئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلا أن ذلك لا يعني تلقائيا أن ذلك الاستثمار له تأثير ملموس على الاقتصاد الجزائري، ولذلك نوصي بأن تركز الجزائر على الاستثمار بشكل كبير في البنى والهياكل التحتية وبناء شبكة الطرقات وخاصة منها على وجه الخصوص والتحديد شبكات النقل بالسكك الحديدية، واستغلال ميناء شرشال أحسن استغلال، وربطه بطريق الوحدة الإفريقية خاصة إذا ما تم اعتماد شبكة السكك الحديدية في ذلك الطريق الذي يوصل إلى خليج غينيا، وهو ما من شأنه أن يدر أموالا على الجزائر ويعود بالنفع في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني بشكل تكون له تأثيرات تنموية ملموسة.

الهوامش:

1 - John Calabrese," Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?", 31 October 2017, Middle East Institute, Washington, (12/01/2021), see the link: https://bit.ly/3s4PbQr

2 - Ibid.

3 – جلال خشيب، تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير: حزام واحد أهداف متعددة، سلسلة بحوث وتحليلات المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، (26 أفريل 2019)، ص.5.

4 - John Calabrese, Op.cit.

5 - Gianni Del panta, "China's Growing Economic Role in Algeria", 25 September 2018, (12/01/2021), see the link: https://bit.ly/3ga4kdx

6 - Thierry Pairault, "China's economic presence in Algeria", Archive ouverte en Sciences de l'Homme et de la Société, N.1, January 2015, p.4

7 - "China, Algeria develop fruitful cooperation under BRI: ambassador", (20/01/2021), see the link: https://bit.ly/3geL92a

* School of Advanced International Studies: كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز "Johns Hopkins University" التي مقرها بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

8 - "Chinese Investment in Africa", May 2017, (12/09/2021), see the link: https://bit.ly/3od3PnB

9 - Gianni Del panta, Op. cit.

10 - John Calabrese, Op.cit.

11 - Ibid.

12 - Gianni Del panta, Op. cit.

13 - Thierry Pairault, Op.cit, p. 8.

14 - John Calabrese, Op.cit.

15 – "حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة؟"، 23 ماي 2017، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2021/07/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3GetMcj

* مذكرة التفاهم بين الصين والجزائر في إطار مبادرة الحزام والطريق تبقى سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات، ويمكن تمديدها تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يقم أي طرف بإخطار الطرف الآخر كتابيا برغبته في إنهاء العمل بها، وذلك قبل ثلاثة (3) أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة سريانها.

16 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 39، 13 شوال 1440ه الموافق لـــ 16 جويلية 2019م، اتفاقيات واتفاقات دولية، ص ص. 6 – 7.

* يمتد ميناء الحمدانية بشرشال على مساحة تزيد عن 1000 هكتار، إذ سيحتوي على مساحة لوجستية تبلغ 2000 هكتار، كما سيحتوي على 3360 مترا خطيا من الرصيف بحيث يمكنه استيعاب السفن الكبيرة، لتصبح مركزا إقليميا ووطنيا للشحن.

17 – جلال خشيب، مرجع سابق، ص.5.

18 - "Partnership between Algeria and China accelerates economic growth and infrastructure expansion", Oxford Business Group, (14/01/2021), see the link: https://bit.ly/3u9h8sW

19 - Thierry Pairault, Op.cit, p. 8.

20 – داليا غانم ولينا بن عبد الله، "المتلازمة الصينية"، 21 نوفمبر 2016، موقع مركز كارينجي للشرق الأوسط، (2021/10/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/340C8Yj

21 – حكمت العبد الرحمان، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص. 83.

22 – نفس المرجع، ص. 81.

23 – جلال خشيب، مرجع سابق، ص. 13.

24 – حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة؟"، مرجع سابق.

25 – داليا غانم ولينا بن عبد الله، مرجع سابق.

26 – نفس المرجع.

27 – داليا غانم ولينا بن عبد الله، مرجع سابق.

28 – جلال خشيب، مرجع سابق، ص. 13.

29 – "الجزائر– الصين: مخطط تنمية على المدى البعيد للاستفادة من طريق الحرير الجديد"، 27 ديسمبر 2019، (2021/04/24)، نقلا عن موقع وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3L76pEZ

30 – نفس المرجع.

31 – نفس المرجع.

32 – داليا غانم ولينا بن عبد الله، مرجع سابق.

33 – نفس المرجع.